

التنمية الاقتصادية

دكتورة/ هبة أمين

مدرس الاقتصاد والتجارة الخارجية

نظريات التنمية الاقتصادية:

*نظرية الدفع القوية:

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. يفرق **روزنشتين رودان** بين ثلاثة انواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية .

الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة ،

الثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة،

أخيرا عدم قابلية عرض الأدخار للتجزئة

* و يعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

* تكامل دالة الانتاج:

يقصد بها عدم قابلية رأس المال الاجتماعي للتجزئة وكذلك تكامل عدد كبير من الصناعات من حيث المدخلات والمخرجات.

ويرجع عدم قابلية رأس المال الاجتماعي للتجزئة إلى ضخامة الحد الأدنى للتجزئة إلى ضخامة الحد الأدنى لحجم استثمارات (سكك حديد، شبكة جسور وطرق وكباري وكهرباء،...الخ)

لذا فمن الضروري توفير الاستثمارات اللازمة لهذه المشروعات والتي تحتاج عادة من 30% : 40% من جملة الاستثمارات القومية.

* تكامل دالة الطلب:

يقصد بها ان انشاء عدد من الصناعات في آن واحد يخلق سوقاً متسعة لها جميعا بما يحققه من دخول وتعدد السلع المعروضة. فالمشروع الوحيد قد يواجه مخاطر كبيرة لاحتمال عدم تسويق منتجاته، بينما تعمل المشروعات الكبيرة ذات الاستثمارات الضخمة على ايجاد سوق متسعة.

* تكامل دالة الادخار:

هذه الدالة تعكس حجم الاموال اللازم لتمويل عملية التصنيع في بداية مراحل التنمية.

وقد اعترف **روزتشتين** بصعوبة مشكلة التمويل، الا انه يرى تكامل دوال العرض والطلب سوف يؤدي الى زيادة مستوى الدخل القومي بمعدلات متزايدة، وهنا يمكن للدولة اتخاذ ما يلزم من الاساليب والاجراءات ما يكمل تحويل اعلى نسبة من الزيادة في الدخل الى مدخرات.

نظرية النمو المتوازن:

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الأستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية . كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة .

و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل **روزنشتين** و **رانجر** و **أرثر لويس** و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا و ساعدتها علي الاسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية اثار هامة

نظرية النمو غير المتوازن:

* تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الأستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الأقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان اقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، الا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

* النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، تواجه هذه الاستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام . أما المؤيدون لهذه الاستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة

* نظرية ميردال يرى **ميردال** أن التنمية الاقتصادية تعتبر نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكافأ الأغنياء أكثر في حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم احباطها

* و بنى **ميردال** نظريته في التخلف والتنمية حول فكرة عدم العدالة الإقليمية في الأطار الدولي والقومي واستخدم في شرح فكرته تعبيرين أساسيين هما آثار الانتشار و آثار العادم وقد عرف آثار العادم بأنه كل التغيرات المضادة ذات العلاقة للتوسع الاقتصادي في موقع ما وتتسبب خارج اطار هذا الموقع . أما آثار الانتشار فتشير إلى الآثار المركزية لأي مبادرات توسعية ناتجة عن مراكز التقدم الاقتصادي إلى الاقاليم الأخرى